.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الرابع من سنة 8102**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 2,9% خلال الفصل الرابع من سنة** **2018 عوض 4,4% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر قاطرة لهذا النمو الاقتصادي وذلك في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وبارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**تباطؤ الانشطة القطاعية باستثناء الخدمات**

سجل **القطاع الاولي** تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 10,9% في الفصل الرابع من سنة 2017 إلى 2% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 3,5% عوض 13,6% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 15,7% عوض 16,9%.

ومن جهتها، عرفت وتيرة نمو **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم**،** تباطؤا في وتيرة نموها الذي انتقل من 4,6% خلال الفصل الرابع من سنة 2017 إلى3,2% نفس الفصل من سنة 2018، وذلك نتيجة تباطؤ نمو أنشطة:

* الصناعات الاستخراجية إلى 0,3% عوض 19,9%؛
* البناء والأشغال العمومية إلى 0٫4% عوض 1,9%.

وإلى تحسن نمو أنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 7% عوض 6,8%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 3,9% عوض 3,2%؛

كما ارتفعت **القيمــــة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة3,1% عوض 2,9% خلال نفس الفصل من سنة 2017، متميزة بتحسن أنشطة:

* التجارة بنسبة 4٫5% عوض 2,2%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 3٫9% عوض 2٫1%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 2,7% عوض 0,5%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,8% عوض انخفاض قدره 0,6%.

وهذا، على الرغم من تباطؤ نمو أنشطة:

* الفنادق والمطاعم إلى 5,9% عوض 11,9%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 3% عوض 3,7%؛
* النقل إلى 1٫7% عوض 5٫5%.

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** ارتفاعا بنسبة 2٫9% عوض3٫2% المسجلة خلال الفصل الرابع من سنة 2017.

وفي هذه الظروف، وأخدا بالاعتبار نمو الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 2,3% عوض 2٫8%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الرابع من سنة 2018 بنسبة 2,9% عوض 4,4% سنة من قبل.

**شبه استقرار نسبة التضخم**

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4,8% خلال الفصل الرابع من سنة 2018، ونتيجة لذلك سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بلغ 1,9% عوض 2% سنة من قبل.

**الطلب الداخلي: ارتفاع الاستهلاك النهائي وانخفاض الاستثمار**

سجل الطلب الداخلي معدل نمو بلغ 2% خلال الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 3,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، مساهما بذلك في النمو الاقتصادي ب 2,2 نقطة عوض 4,2 نقطة السنة الماضية.

ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,9% بدل 1,9% مساهمة في النمو ب 2,2 نقطة مقابل 1,1 نقطة. كما عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا في نموها بلغ 1,9% عوض 1,2% في الفصل الرابع من السنة الماضية مع مساهمة في النمو ب 0,3 نقطة مقابل 0,2 نقطة.

وبدوره، سجل إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون (انخفاضا بلغ 1% في الفصل الرابع من سنة 2018 مقابل 8٫3% سنة من قبل، بمساهمة سلبية في النمو بلغت 0٫3 نقطة بدل مساهمة ايجابية قدرها 2٫9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

رغم تباطؤ المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، فقد سجلت مساهمة إيجابية في النمو بلغت 0٫7 نقطة مقابل 0٫2 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. فصادرات السلع والخدمات ارتفعت بنسبة 4٫5% خلال الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 14٫3% مساهمة بدلك في النمو بنسبة 1٫7 نقطة بدل 5٫1 نقطة. وبدورها، عرفت الواردات نموا بنسبة 2٫1% عوض 10٫5% بمساهمة سلبية (1-) نقطة بدل (4٫9-) نقطة سنة من قبل.

 **ارتفاع في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع انخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 48,6% بعد ارتفاع بنسبة 48,1% خلال الفصل الرابع من سنة 2017، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 1,5% في الفصل الرابع من سنة 2018 عوض 8,2% السنة الماضية.

في هذه الظروف، ومع ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 4,2% مقابل 3,4% المسجل السنة الماضية، فقد بلغ الادخار الوطني 29% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32%.

وسجل إجمالي الاستثمار نسبة 35,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 35,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، تزايدت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني منتقلة الى 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بعدما كانت 3,3% في الفصل الرابع من سنة 2017.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الرابع من سنة 2018:

